الفصل العاشر

معلومات مفيدة، أم
معلومات زائدة عن الحاجة؟
مواقع التواصل الاجتماعي، وحقك في علاقة مع أبنائك

عندما رفعت جيرالدين بلاك قضية للحصول على حضانة ابنة حفيدها، كان لديها الكثير من النقاط في صالحها: فحفيدها الذي هو والد الطفلة كان في السجن، ووالدة الطفلة كانت تعاني من مشكلات حسب رواية جيرالدين وأفراد من عائلتها. كانت صفحة الأم على (الفيس بوك) تضم منشورًا يفيد بأنّها احتفلت «بالعيد الوطني للحشيش»، وعلّقت على الأمر قائلة: «لنشعلها»[1]. قبِل قاضي محكمة الشؤون العائلية ذلك الدليل فورًا، ونزع الطفلة من أمها، لكنّ محكمة الاستئناف أعادت الطفلة إلى أمها بعد أن استأنفت هذه الأخيرة القرار، ليس بسبب عدم قبول الدليل المأخوذ من (الفيس بوك)، بل لأنّ صحة الطفلة البدنية والنفسية بدت على ما يرام مع أمها.

يمكن استغلال أي شيء تنشره، وسوف يُستخدم ضدك. وهذا الأمر صحيح في قضايا الحضانة خاصّة. لكن ما مدى صحّة أن ما ينشره أحد الوالدين على مواقع التواصل الاجتماعي يعكس أهليتهما؟ هل من المسلّم به أنّ المعجبين بالمغنّي جيمي بوفيت الذين يصل عددهم إلى 616,000 شخص على (الفيس بوك)، كلهم آباء وأمهات غير مؤهّلين؛ لأنّه يغني عن الفسق والثمالة؟ ماذا إذا نشروا أغنيته التي عنوانها «لماذا لا نثمل؟» التي تقول كلماتها «اشتريت للتو أعشابًا كولومبية، وسندخّنها عن آخرها، أنا وأنت»؟ ماذا لو أشار شخص على (الفيس بوك) إلى أنّه معجب بكتب صامويل كولريدج، المعروف بإدمانه على الأفيون؟ أو ماذا لو انضمت أم إلى صفحة على (مايسبيس) تدعم استخدام الماريجوانا بصفتها دواءً؟ هل يجب أن يخسر والد حضانة ابنته لأنّه يشاهد أغاني «راب» على (يوتيوب) تتغنّى بكلمات مناهضة للمرأة؟ أو لأنّه يبحث عن مواد إباحية للأطفال عبر محرّك (جوجل)؟

أعادت مواقع التواصل صياغة الكيفية التي تبدأ العلاقات وتنتهي فيها. إنّ خُمس العلاقات اليوم تبدأ عن طريق مواقع التواصل. وتعدّ المعلومات الموجودة على مواقع التواصل دليلاً دامغًا في قضايا الطلاق. أظهر استطلاع للرأي أجرته الأكاديمية الأمريكية لمحامي الزواج، أنّ 81% من محامي الطلاق، واجهوا زيادة في استعمال مواقع التواصل بصفتها أدلة في القضايا على مدار الخمسة أعوام الماضية[2]. أخذت 66% من الأدلة عن (الفيس بوك)، و15% منها عن (مايسبيس).

يشكّل الدليل على أنّ أحد الزوجين قد خان الآخر، أو أنّ لديه عادات خطرة، مساعدة للطرف الآخر على الحصول على مال أكثر، أو حضانة منفردة للأطفال في حالة الطلاق.

يفتّش محامو الطلاق مواقع التواصل الاجتماعي للحصول على أدلة تدعم قضاياهم. تذكر ليندا فايكن، رئيسة الأكاديمية الأمريكية لمحامي الزواج، موقفًا حصل خلال قضية حضانة، حيث نشر الوالد أنّه «أعزب، وليس لديه أطفال، يودّ قضاء وقت ممتع» عبر صفحته على (الفيس بوك)[3]. تعدّ هذه المعلومة مهمّة لمحامي الزواج؛ لأنّ - الكلام هنا لمحامي الطلاق كينيث التشولر - (الفيس بوك) جعل من السهل للغاية إظهار انعدام المصداقية، الأمر الذي بوسعه حسم أيّة قضية. ما أن تُكشف كذبة واحدة لهم، لا يمكنهم استعادة مصداقيتهم أمام القاضي»[4].

هل يعدّ الأشخاص في أمّة (الفيس بوك) مهيّئين أكثر للخيانة، ممّا كان الوضع عليه قبل ابتكار مواقع التواصل الاجتماعي؟ تعدّ مقابلة الأشخاص عبر (الفيس بوك)، أسهل من مقابلتهم في الحياة الواقعية، وبإمكان الأشخاص اليوم، التواصل مع أصدقائهم السابقين من المدرسة الثانوية، وأحبائهم السابقين وإحياء حبهم القديم. تتيح مواقع مثل (آشلي ماديسون دوت كوم) العلاقات غير الشرعية؛ لأنّها تستهدف الأشخاص المتزوجين الراغبين في الحصول على بعض الإثارة، بعيدًا عن الحياة الزوجية.

لكن من غير الواضح، إن تسبّبت بزيادة التصرفات السيئة – أو الحصول على أدلة تفيد بذلك – عمّا كانت عليه الحال في الأجيال السابقة؛ فبدل أن تشم الزوجة عطر امرأة أخرى على قميص زوجها، أصبحت تجد صورة إباحية أرسلها الزوج عبر موقع (تويتر) إلى امرأة أخرى، وأخطأ حين بعثها على الوضع العام بدل الخاص. أو أن يقوم الزوج – مثلما حصل في إحدى القضايا في ولاية كونتيكت- بتبادل الهدايا مع عشيقته عبر (الفيس بوك) مثل «طيور الحب»، بالإضافة إلى منشورات تحث على إبقاء الأمر طي الكتمان.

- الزوج: «لا أريد استخدام (الفيس بوك) من الآن فصاعدًا، إنّه مكشوف جدًّا».
- العشيقة: «(تضحك) حسنًا، سأكون أكثر حرصًا»[5].

في حادثة مفاجئة، اكتشفت إحدى الزوجات عن طريق (الفيس بوك)، أنّ زوجها الحالي تزوج للتو من امرأة أخرى. تزوجت لين في موقع جميل محاذٍ للبحر في مدينة (أمالفي) في إيطاليا، من رجل أحلامها جون فرانس. كانت صور الزفاف رائعة لدرجة أنّ الشركة المتعهدة التي أشرفت على

الحفل، تستخدم إحدى تلك الصور على موقعها الإلكتروني. أنجب الزوجان طفلين جميلين، وسكنا بيتًا في ولاية أوهايو، وحظيا بعلاقة زوجية مميّزة، أو هكذا ظنت لين في البداية.

شاهدت لين بعد ذلك صورة على (الفيس بوك)، تظهر حفل زفاف الأحلام لامرأة أخرى على صفحة تلك المرأة التي كانت متاحة للعلن[6]. أقيم الحفل في عالم ديزني، وبدت المرأة في ثيابها كالأميرة، وبدا عريسها في ثيابه كالأمير. لكنّ الزفاف الحلم الذي حظيت به تلك المرأة كان كابوسًا بالنسبة إلى لين. كان الأمير في تلك الصورة هو جون زوج لين، الذي انتقل في ما بعد للعيش مع زوجته الجديدة.

عندما زار جون أطفاله في أوهايو، وضعهم في السيارة وتوجّه إلى بيت زوجته الجديدة في كاليفورنيا. بدأ أطفال لين بالظهور على صفحة المرأة الأخرى على (الفيس بوك)، وبدأت لين إجراءات قانونية مضنية للحصول على حضانة أطفالها مرة أخرى. رفعت قضية طالبة الطلاق، لكن جون ادّعى أنّ الزواج الذي تم في إيطاليا غير قانوني أساسًا بسبب خلل فني، وبناءً على ذلك فإنّه لم يصبح متعدّد الزوجات بعد ارتباطه بالمرأة الأخرى. فنّدت الشركة التي نظّمت زفاف لين وجون في إيطاليا ادّعاءات هذا الأخير، وأصدرت تصريحًا قالت فيه: «إنّ الزواج القانوني في إيطاليا نافذ في أي مكان من العالم. نود أن نفهم لمَ قد يكذب أحد بهذا الشأن»[7]. أوضح محامي لين أنّه إذا كان الزواج لاغيًا فعلاً، فإنّ جون قد «كذب على دائرة الدخل القومي، وشركات التأمين، والبنوك»؛ لأنّه قدّم طلبًا مشتركًا مع لين للحصول على رديات من الضريبة، واستخدم محامو الطلاق الصور المأخوذة عن مواقع التواصل الاجتماعي أيضًا؛ لمعرفة الأملاك التي يخفيها أحد الزوجين عن الآخر[8].

ادّعى زوج خلال إحدى القضايا في نيويورك أنّه عاطل عن العمل، وأنّه لا يستطيع دفع إعالة لطفله، لكن بعد إجراء بحث عبر موقع (مايسبيس)، وجدت صفحة له باسم مستعار بصفته شريكًا في نادٍ للسهر في منطقة (برونكس)[9]. عندما شكّ رجل يبلغ من العمر 38 عامًا، أنّ زوجته التي تركته أخفت عنه حقيقة ممتلكاتها، استعان بمحققين بحثوا بدورهم في مواقع التواصل، ووجدوا لها صورًا في أثناء تواجدها في مدينة تتناول العشاء في فندق (ريتز كارلتون) في ماوي. استطاع المحقّقون عبر تتبّع منشورات المرأة على (تويتر) أن يكتشفوا أنّ عائلتها كانت تملك مطعمًا ناجحًا، وأنّها كانت طرفًا في عملية توسيع العمل، الأمر الذي مهّد لهم الطريق لمعرفة ثروتها المخفية[10].

إنّ أكثر الطرق شيوعًا – وأكثرها إزعاجًا – في استخدام المعلومات الموجودة على مواقع التواصل، هي لغايات قضايا الحضانة. يقوم القضاة باتّخاذ قرارات سريعة بناءً على المنشورات أو

الإشـارات التي توضع على الصور؛ أي انعكاس الشخصية الثانية للمرء. تُستخدم البيانات الرقمية فـي قضايـا الطلاق والحضانة، مـن دون أن يكون لها علاقة واضحة بالأمـر، ويمنع الأشخاص من رؤيـة أطفالهم بسبب منشورات تصف أسلوب حياتهم وما يـدور بخلدهم وضعوها من دون تفكير، مثل المنشورات التي تفيد أنّ الشخص أعزب على الرغم من أنّه متزوج، أو تلك التي تدعم تدخين الحشيش. لا يسعى القضاة في الكثير من الحالات إلى الحصول على أدلة إضافية؛ لمعرفة إذا كان الطفـل فـي خطر. لكن هل تعني القرارات المتسرّعة المبنية علـى ما ينشره الأب أو الأم أنّهما غير مؤهّلين بالضرورة؟

عندمـا كان ابنـي يبلغ من العمر شهرًا، وجالسًا بعربته. فكّـت إحدى صديقاتي أول زرّين من مريلتـه، ووضعـت حوله قلادة مثل التـي كان يلبسها ألفيس بريسلي، ثـم وضعت زجاجة مقفلة من الكحـول بجانبه في العربة. التقطت بعـد ذلك صورة له قبل أن تزيل القلادة والزجاجة. كان الأمر مـن باب الدعابة لا أكثـر، لكن ما الذي كان سيحصل لو نشرت صديقتـي الصورة عبر أحد مواقع التواصـل؟ مـن الممكن أن تحاول دائرة العناية بالأسرة والأطفـال أخذ طفلي مني. تعرّضت امرأة في فلوريدا للتحقيق من قِبَل سلطات الولاية؛ لأنّها قامت بنشر صورة تظهر رضيعها بجانب غليون، مـن النوع الذي يدخّن فيه الحشيش، ظنًّا منهـا أن الأمر مضحك[11]. لم تُحرم من حق الأمومة؛ لأنّ الفحوصـات لم تشر إلى وجـود آثار للمخدرات سواء في الغليون أم في جسد الرضيع. لكن لو كانت فـي خِضمّ محاكمة طلاق، لحـاول زوجها على الأرجح استغلال الصـورة لإقناع المحكمة بحرمان الأم من حق الحضانة.

بما أنّ دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح يتضمّن حق الاتصال، وحرّية التعبير، والحق فـي الحفاظ على الخصوصية، فإنّ علينا التفكير في كيفيـة تفسير تلك الحقوق في مجال العائلة. هل يجـب استخدام المنشورات والصور التي يضعها الناس على مواقع التواصل ضدهم في قضايا الحضانة؟ أم يجب أن تطغى حقوق أساسية أخرى على تلك الفرضية؟

لا يـدرك معظـم الناس مـدى الحماية الفائقة التـي يوليها الدستور الأمريكـي لحقوق الآباء والأمهات، سواء أكانوا متزوجين أم لا، كي يحافظوا على علاقتهم بأبنائهم وبناتهم. يُعدّ حق المرء بإنجاب الأطفـال وتربيتهم عاملاً أساسيًّا في مجتمعنا، وجزءًا من حقوق الحرّية والخصوصية. لا يمكـن إنهاء العلاقة بين الطفل وأحد والديـه، إلاّ إن هجر أحد الوالدين الأطفال أو أهملهم أو كان والدًا غير مؤهّل. تعدّ الأبوّة والأمومة أحد «الحقوق المدنية الأساسية للإنسان»[12] حسب ما نص عليه الدستور الأمريكي. تصف المحكمة العليا ذلك الحق بأنّه «أثمن بكثير من حق الملكية»[13].

تنصّ حقوق الوالدين على ما هو أكثر من مجرد التواصل مع أطفالهما؛ لتصل إلى تحديد الكيفية التي يودان اتّباعها في تربيتهم. كانت المحكمة العليا تتدخّل، كلّما فرضت محكمة محلية أو اتّحادية قيودًا غير مناسبة على الكيفية التي يود الوالدان من خلالها تربية أطفالهما. تحدّت مجموعة من الآباء والأمهات قبل قرن من الزمن، قانون الولاية الذي يمنع تدريس اللغات الأجنبية في المدارس الحكومية والخاصّة. وتحدّت مجموعة من الآميش – طائفة مسيحية تتبع للكنيسة المنونية، يؤمنون بالانعزال عن العالم الخارجي، وعن أيّة محاولات لدمجهم أو خلطهم بمجتمعات وتعاليم أخرى – في سبعينيات القرن الماضي القوانين، التي تنص على إلزامية التعليم حتى سن السادسة عشرة، لأنّهم يودون تعليم أطفالهم في البيوت بعد المرحلة المتوسطة من الدراسة[14]، وقضت المحكمة العليا لصالح الأهل في كلتا الحالتين، ومنحتهم الحق في اتّخاذ القرارات التي يرونها مناسبة تجاه أبنائهم، حيث قالت المحكمة: «من المهم بالنسبة إلينا أن تكون حضانة الطفل ورعايته والعناية به، موكولة إلى الأهل في المقام الأول، الذين تشمل واجباتهم وحرّياتهم الرئيسة إتمام الواجبات المنوطة بهم؛ وهي واجبات لن تتمكّن الولاية من القيام بها أو عرقلتها»[15].

أشارت المحكمة العليا خلال تناولها قضية القانون الذي يمنع تدريس الأطفال لغات أجنبية في المدارس، إلى فكرة الفيلسوف الإغريقي أفلاطون، التي تنص على تربية الأطفال بشكل جماعي من دون أن يعرفوا أهلهم الحقيقيين، وإلى المقترح الإسبرطي القديم، القاضي بأن تتولّى الدولة تربية الأولاد الذكور. قالت المحكمة: «مع أنّ رجالاً عباقرة وافقوا بملء إرادتهم على تلك الإجراءات، إلاّ أنّ أفكارهم التي تناولت العلاقة بين الفرد والدولة، مختلفة تمامًا عن تلك التي أُسّست عليها مؤسساتنا، ومن الصعوبة بمكان أن يتمكّن أي مشرّع من وضع مثل هذه القيود على مواطني دولة، من دون المساس بالدستور نصًّا وروحًا»[16]. أكّدت المحكمة العليا على منح حيّز للأهل لاتّخاذ القرارات بالنيابة عن أطفالهم قائلة: «إنّ النظرية الجوهرية للحرّية التي تستكين إليها الحكومات جميعها في هذا البلد، تستثني أي نفوذ للدولة يمكّنها من توحيد قياسات أطفالها».

اتّخذت المحاكم، على الرغم من تلك الحقوق الأساسية التي تحمي الأبوّة، بعض الهفوات على مر السنين، ليس عند تحليل الدستور، بل عندما واجهت قرارات فظّة في قضايا نزاع مريرة تخص الطلاق. حوِّل في بعض الحالات حق الحضانة من أحد الوالدين إلى الآخر بناءً على الصور النمطية، والإجحاف، والمعايير المجتمعية الخطأ، وقامت مواقع التواصل الاجتماعي بمفاقمة تلك المشكلة.

حتى مطلع القرن العشرين، كان الأطفال ملكية للآباء، وكان الأب يحصل على حق الحضانة إذا انفصل الوالدان عن بعضهما. وضعت المحاكم بعد ذلك مبدأ «السنوات الغضة»، وترمز إلى

عمر الأطفال الأقل من 13 عامًا، على أساس أنّ من الأفضل للأطفال في سنواتهم الأولى أن يكونوا بحضانة الأم. أُلغي مبدأ «السنوات الغضة» في سبعينيات القرن الماضي، عندما أثّرت أفكار متعلّقة بالمساواة في المحاكم؛ كي تمنح حقوقًا متساوية لكلا الوالدين بهدف «الحفاظ على المصلحة العليا للطفل».

لكن حتّى معايير المصلحة العليا تلك، فقد طُبّقت بطرق مجحفة. فقد كانت المحاكم وحتّى وقت قريب، تمنح حق حضانة الأطفال إلى أحد الوالدين، بناءً على الديانة، والميول الجنسية، والعمر، أو معدل الدخل المادي.

لكن مواقع التواصل الاجتماعي فتحت باب الإجحاف مجدّدًا في أيامنا هذه، في تحديد إذا كان أحد الوالدين سيحظى بحق رعاية الأطفال.

مثلما هي الحال في مجال التوظيف، فإنّ الأشخاص الذين تظهرهم الصور على (الفيس بوك) يمارسون عادات قانونية نوعًا ما، مثل شرب الكحول، يجدون أنّهم في تحدٍ لإثبات مدى أهليتهم للعناية بالأطفال. توجد بعض الظروف المخفّفة في بعض الأحيان؛ كأن يكون الأب أو الأم قاصرين، أو أن يكون معالجهما قد حذّر من شرب الكحول. لكن هل يجب أن يكون ذلك ذريعة كافية لحرمان الأب أو الأم من حقوق تربية الأطفال؟

يجب أن تكون القرارات المتّخذة في منح حضانة الأطفال أو حرمانها، مبنية على المصلحة العليا للطفل نفسه، كأن تحدّد بناءً على تقييم المعاملة التي يلقاها الطفل، ومدى ملائمة البيئة المنزلية التي يوجد فيها الطفل، ومدى إمكانية الوالد أو الوالدة الحاصل على حق الحضانة على إنشاء علاقة جيّدة بين الطفل والطرف الآخر، الذي لم يحصل على الحضانة، وما يفضّله الطفل إن كان واعيًا لاتّخاذ القرارات.

لكن استعمال ما ينشره الأب أو الأم على مواقع التواصل؛ من أجل اتّخاذ ذلك القرار أمر غير مناسب. يجب استعمال المنشورات والصور الموجودة على مواقع الواصل فقط، إذا كانت ذات علاقة بالمصلحة العليا للطفل؛ بخلاف ذلك قد يؤدّي استخدامها إلى تعامل القاضي بإجحاف غير مشروع تجاه أحد الوالدين، الأمر الذي سيؤدّي إلى حرمان أحدهما من حق الحضانة من دون وجه حق.

تعدّ المشكلة مركّبة نوعًا ما؛ لأنّ مواقع التواصل تكشف صورًا من حياة الوالدين، لم يسبق للقضاة معرفتها من قبل. قد يبدو الأمر جيّدًا من الناحية النظرية، لكن يوجد فرق شاسع للطبقة التي ينتمي إليها القضاة (يكونون من العرق الأبيض عادة، وأكبر سنًّا، ومن عائلات ميسورة) الذين

ينظرون في قضايا الحضانة، والأهالي الذين يمثلون أمامهم. بإمكان القضاة في أيامنا هذه، رؤية أسلوب الحياة الذي يتّبعه أشخاص مختلفون عنهم تمامًا، وقد ينفرون من أمور ليست ذات صلة إن كان الشخص الذي يشاهدون صفحته على (الفيس بوك) أو (مايسبيس) يصلح أن يكون والدًا أم لا. يكشف الأشخاص أدق تفاصيل شخصيتهم من خلال ما ينشرونه، وقد تكون تلك المنشورات مجحفة إن استُخدمت في القضية.

تخطّى القضاة كل الحواجز في استخدام الأدلة الرقمية، حتى أنّ بعضهم منح أحد الزوجين حق الاطّلاع على محتوى القرص الصلب الذي يمتلكه الطرف الآخر. في قضية جرت أحداثها في نيويورك، صُرِف حاسوب محمول للزوج بصفته جزءًا من الوظيفة في (سيتي بانك) حيث كان يعمل. كان الزوج يسمح لأطفاله باستخدام ذلك الحاسوب بين الفينة والأخرى لتأدية فروضهم المنزلية. عندما أخذت الزوجة الحاسوب إلى مكتب محاميها، لم يجد قاض حرجًا في منحها أمرًا يتيح لها نسخ القرص الصلب كاملاً. تدخّل سيتي بانك عند ذلك، قائلاً إنّ الحاسوب ملك للشركة وليس الزوج. قرّرت المحكمة أنّ الحاسوب تحت سيطرة الزوج وليس رب العمل، وأنّ الأطفال قد استخدموا الحاسوب بالفعل. قال القاضي إنّ الحاسوب في تلك الحالة، شأنه شأن خزانة ملفات مفتوحة في بيت العائلة[17].

إنّ الطريقة الوحيدة التي تضمن من خلالها ألّا يُستخدم ما تنشره ضدك في قضية حضانة، هي ألا تُنشئ صفحة على أي موقع للتواصل، أو أنْ تتصرف بصفتك والدًا مثاليًّا، وتنشر أمورًا إيجابية ولامعة، عند وصف كل لحظة مع طفلك. (حتّى ذلك يمكن أن ينتج عنه نتائج عكسية؛ لأنّه قد يُستخدم لإظهار مدى مشاركتك في حياة طفلك، وبذلك فإنّك لا تمنحه مساحة كافية كي ينمو).

لن يفيد حذف صفحة أنشأتها مسبقًا، أو محو حضورك على مواقع التواصل؛ لأنّ مشاريع مثل آلة الزمن كانت على الأرجح قد التقطت لقطات للشاشة تظهر تلك الصفحة.

بما أنّ الأبوة أمر مثمر، ومتطلّب، ومحبط في الوقت نفسه، فقد يعبّر أشخاص عن إحباطهم عبر مواقع التواصل من دون تفكير. ماذا لو ذكرت مرة في تغريدة أنّك لم تكن ترغب بأن يكون لديك أطفال؟ هل من المعقول استخدام تلك العبارة لحرمانك من حق الأبوة؟ في قضية جرت أحداثها في تكساس، سمحت المحكمة باستخدام عبارة مثل تلك، أُخذت عن صفحة الأب على (مايسبيس) ضده[18]. ماذا لو لم تذكري أنّ لديكِ أطفال عندما أنشأت صفحتك على موقع (ماتش دوت كوم)؟ هل يجعل ذلك منك أمًّا سيّئة؟ ماذا لو قلتَ «أنا أحبّ دراجتي النارية»، أو «أنا أحبّ جهاز (الآي

ماك)» لكنّك لم تذكر أطفالك؟ هل يدل ذلك على أنّ أطفالك يحتلّون مرتبة أقل من مقتنياتك؟ إنّ الحماية الجوهرية للعلاقة بين أحد الوالدين والطفل، يجب أن تعني أن كل ما يقال عن الطفل يجب أن يبقى خارج إطار القضية، ما لم يدل على أن بنيّة الوالدين إلحاق الأذى بالطفل سواء بدنيًّا أم نفسيًّا. ولا يجب استخدام قلة العبارات التي يُذكر فيها الطفل (أو حتى العبارات التي تدل على أنّ الشخص ليس لديه أطفال أصلاً)، بصفتها وسيلة لإثبات عدم أهلية أحد الوالدين.

يجب على المحاكم أيضًا ألّا تمنح الحضانة لأحد الوالدين، بناءً على ما يكتبه في خانة الحالة العاطفية على (الفيس بوك) أو (مايسبيس)، أو العبارات التي تصف الغضب والكآبة بصورة عامّة. عندما ادّعت أم تسعى إلى الحصول على حق الحضانة، أنّ زوجها حاد الطباع، تمت مواجهة هذا الأخير في أثناء وجوده على منصة الشهود بنسخة مطبوعة عن صفحته على (الفيس بوك)، حيث قال ذات مرة: «إن كانت لديك الجرأة لمواجهتي، فسأوسعك ضربًا حتى تمتثل لما أقول»[19]. هل يعني ذلك بالضرورة أن الزوج سيسيء إلى طفله، أم يظهر مدى ما يمكن أن يقوم به ليحمي طفله؟

ماذا عن المعلومات التي تصف أسلوب حياة الأب أو الأم؟ إذا أظهرت صورة على (الفيس بوك) امرأة تضع وشمًا على صورة 666، هل يعني ذلك أنّها قد تعرّض طفلها لمعتقدات شيطانية؟ عندما كتب أب على صفحته على (مايسبيس)، أنّ كل ما يحتاج إليه هو الكحول والنساء والحشيش، قالت المحكمة إنّ «صفحته على (مايسبيس) تدل على أنّ الأسلوب الذي يتّبعه، لا يؤدّي إلى تمكين المصلحة العليا للطفل»[20]. لم تكن الأم حتى في حاجة إلى إثبات أنّه اشترى أو دخّن الحشيش فعلاً؛ كي تتمكّن من حرمانه من حق الأبوّة.

في قضية أخرى، كان لأب حق رعاية طفله، لكن مقطع فيديو على (اليوتيوب) نُشر لاحقًا، أظهر الأب في أثناء تواجده في حفلة[21]. هل يجب استخدام مقطع الفيديو المُدين ذلك، دليلاً في قضية حضانة، أم يجب استبعاده إن أثبت الأب أنّه استعان بأحد آخر لرعاية الطفل؟

قد تتعرّض النساء اللواتي يعبّرن عن أمور جنسية على مواقع التواصل إلى فقدان أطفالهن. يبدو أنّ القضاة لديهم صورة نمطية، مفادها أنّ النساء اللواتي يفكّرن بالجنس أو يمارسنه، غير قادرات على القيام بواجبات الأمومة. فقدت امرأة حضانة طفلها؛ لأنّها كتبت تعليقات ذات محتوى جنسي على صفحة صديقها الحميم على (مايسبيس)22، وفقدت أم كانت تصف نفسها بالمثالية حق الحضانة، عندما نشرت صورة عارية لها من أجل إقامة العلاقات[23]. في قضية أخرى، منحت المحكمة حق الحضانة للأب بعد أن أخذت بالحسبان صورًا على (مايسبيس)

تظهر الأم مع أكثر من رجل، وصور تظهرها محاطة بأشخاص سكارى[24]. يعدّ القضاة الأم التي تسمح لأطفالها برؤية أمور مستفزة على صفحتها على مواقع التواصل، أمًّا غير صالحة في بعض الأحيان. عندما أنشأت أم صفحات على (مايسبيس) لابنتيها البالغتين من العمر عشر وسبع سنوات، صادقتهما، فتمكّنت البنتان من رؤية كل ما تنشره الأم على صفحتها، التي حوت صورًا، قال القاضي إنّها تظهر الأم متموضعة بشكل «مستفز» وهي ترتدي ملابس داخلية[25]. منح القاضي الحضانة للأب على إثر ذلك.

تزوج روبرت وكاثي ليب في سبتمبر من عام 2007م. بعدها بأربعة أشهر، استُدعيت الوحدة التي يخدم فيها روبرت في الحرس الوطني للسفر إلى العراق، فوجدت كاثي نفسها وحيدة وحامل أيضًا. مع مرور فترة الحمل، أقامت كاثي علاقة مع رجل آخر. علم روبرت عن تلك العلاقة من خلال صورة نشرتها على صفحتها على (مايسبيس) تقبّل فيها الرجل الآخر[26]. من المسلّم به، أن تعدّ خيانة أحد موجود في بلاد بعيدة للدفاع عن وطنه أمرًا رهيبًا، لكن الكثير من العلاقات تفشل لأسباب أخرى، من بينها البعد بين الطرفين. هل تعدّ كاثي أمًّا غير صالحة؛ لأنّها أحبّت شخصًا غير زوجها؟

عندما وضعت كاثي المولود، عاد روبرت من إجازة ثم غادر مجدّدًا. انتقلت كاثي للعيش مع صديقها الحميم وأمه، التي ساعدت بدورها على العناية بالطفل. رفع روبرت قضية للحصول على الطلاق وحضانة ابنه، عندما أنهى خدمته وعاد إلى البلاد بعد عدّة شهور. بدا القاضي غاضبًا من حقيقة أنّ امرأة حامل أقامت علاقة مع رجل آخر، ونشرت الأمر على (مايسبيس). قال لها القاضي (الرجل): «لا أدري ما الخطأ الذي ارتكبه والداك في تربيتك، وأعتقد أنّه لكابوس لأي والدين، أن تتصرّف ابنتهما كالعاهرة، بصراحة شديدة عاهرة»[27]. منح القاضي روبرت الطلاق وحق حضانة الطفل، مع أنّ هذا الأخير لم يرَ الطفل أو يهتم به سوى خلال الإجازة. انتقل الزوج الأسبق الآن إلى ولاية أخرى، وقطعت كاثي علاقتها بصديقها الحميم بناءً على نصيحة محاميها والقاضي. تقول كاثي: «لا يوجد رجل يستحق أن أخسر ابني من أجله»، لكن ذلك هو ما حدث تمامًا نتيجة لصورة عرضت على (مايسبيس).

هل تتخيل أن يحدث ذلك يومًا لرجل؟ لنفترض أنّ آرنولد شوارزنغر أقام علاقة مع الخادمة في منزله وتسبّب في حملها، في الوقت الذي كانت فيه زوجته حاملاً. هل توجد أدنى فرصة أن يدعوه القاضي (الرجل) بالعاهر ويأخذ منه أطفاله الأربعة؟ ماذا عن التغريدات ذات المحتوى الجنسي التي نشرها العضو السابق في مجلس الشيوخ أنتوني وينر؟ هل

سيعنـي ذلـك أنّ القاضي سيحرمه مـن حق الحصول علـى علاقة مع الطفل، الـذي كانت زوجته حاملًا به إبّان نشر التغريدات؟

يكـون النـاس غاضبين في أثناء قضايا الطـلاق، وقد ينشرون تعليقـات سلبية عن أزواجهم السابقين على صفحاتهم أو صفحات أصدقائهم على مواقع التواصل الاجتماعي. لكن هل يجب أخذ تلك الانفعالات العاطفية؛ للدلالة على أنّهم لن يكونوا منصفين إذا حصلوا على حضانة مشتركة مع الطـرف الآخر؟ بعض المحاكم على استعـداد لحرمان أي شخص من حق الحضانة، إن وجد دليل صغير على أنّ الشخص المعني قد يحرم الشخص الآخر من حقوق الزيارة والرعاية.

منحت محكمة في كارولاينا الجنوبية أمًّا، حق رعاية حصري بناءً على ما كتبه الأب على صفحته على (مايسبيس)، إذ قال: «أشعر بالأسى فعلاً تجاه الأم؛ لأنّ خسارتها وظيفتها يؤثّر في أطفالي. ربما لا في الواقع؛ فأنا الآن مقتدر أكثر ماديًّا لإعالتهم إن خرجت من الصورة أو أُخرجت عنوة. بإمكاني توفير الحياة التي يستحقونها، وحتى أفضل ممّا كانوا عليه، لدي حياة رائعة خطّطت لها مع امرأة رائعة، وهدفـي الوحيد الآن هو الحرص علـى أن يشاركني أطفالي تلك الحياة». شعـرت المحكمة أنّ الأم قـادرة على إنشاء علاقة أفضل بين الأطفال وزوجها السابـق، ممّا لو كان الأطفال بحضانة أبيهم، الذي رأت المحكمة أنّه ليس قادرًا على إنشاء تلك العلاقة بين الأطفال والأم[28]. لكن لم يوجد أي دليل على أنّ الأب كان قد عرض محتوى الصفحة على أبنائه، أو أنّه خطط لمنع رؤية الأم لأطفالها. ومن يدري، فقد تكون الأم تقلّب الأطفال على أبيهم بما قالته، حتى لو لم تنشر الأمر عبر (مايسبيس).

عندما يكبر الأطفال، قد يُستخدم ما ينشرونه عبر صفحاتهم على (الفيس بوك) و(مايسبيس) لتحديد من يحصل على حق حضانتهم. في قضية جرت أحداثها في ويسكونسن عام 2010م، تسبّبت صـورة مثيـرة جنسيًّا لابنة، في تحويـل الحضانة للأب على أساس أنّ الأم لـم تولِ ابنتها الإشراف الكافـي[29]. لكن هل يجوز استخدام صورة غير لائقة لمراهقـة حجّة ضد الطرف الذي يحظى بحق الحضانـة؟ ألا يمكـن أن يحدث ذلك لأي أب أو أم في زمن فيـه باريس هيلتون، وإرسال المحتويات الجنسية عبر الرسائل؟

بدأت بعض المحاكم بالحد من استخدام المعلومات الموجودة على مواقع التواصل الاجتماعي، الأمـر الـذي يبدو مناسبًا. طلبـت إليزابيث غيني من المحكمة، إعادة النظـر في قرار منح زوجها السابق حق الحضانة لابنتيهما بعد عدّة سنوات من اتخاذ القرار. قدمت إليزابيث دلائل على تدهور صحّة الفتيات في أثناء تواجدهن عند زوجها السابق، وحاولت أن تقدّم أيضًا دلائل من (مايسبيس)

وحسابات أخرى على الإنترنت، أنشأها زوجها السابق وزوجته الجديدة. أرادت من القاضي أخذ صور وروابط نشراهـا على مواقع التواصل بالحسبان، من ضمنها صورة تظهر الزوجة الجديدة مرتدية زي خادمة فرنسية، ودعاية فيلم تظهر فيها امرأة عارية تباع كأمَة، وصورة لتشارلز مانسون، ومقطع فيديو يظهر فيه رونالد ماكدونالد وهو يتلقّى طلقًا ناريًّا في وجهه[30]. رفض القاضي استخدام الأدلة المأخـوذة عن (مايسبيس)، فاستأنفت إليزابيث القرار بحجّة أنّ المحتوى الجنسي والعنيف الذي عرضه الأب، يدل على أنّه غير مؤهل لحضانة الأطفال. قضت محكمة الاستئناف بصحّة القرار الذي اتخذته المحكمة الابتدائية بعدم قبول الأدلة المأخوذة عن (مايسبيس)، لكنّها أعادت القضية إلى المحكمة الابتدائية؛ كي يتسنّى معرفة إذا كانت الادّعاءات المتعلّقة بصحّة الفتيات صحيحة وكافية لمنح الحضانة للأم. يبدو ذلك القرار صائبًا؛ فالتركيز يجب أن ينصب على الظروف التي يعيشها الأطفال، وليس على الترهات التي ينشرها البالغون على صفحاتهم على (مايسبيس).

أنـا لا أقصد هنـا أن يمنع استخدام ما ينشر على مواقع التواصل فـي قضايا الحضانة. لكن بصـورة عامّة، حتى لـو كانت تشير إلى عدم أهلية أحد الوالدين، فإنّهـا تُستخدم استخدامًا أمثل، للحث على المزيد من التحقيقات، وليس كي تعدّ دليلاً أوحدًا لسلب الوالدين حقوقهما. نشرت إحدى الأمهات أنّها تتعاطى المخدرات، لكن عندما يكون طفلها نائمًا. هل يجب نزع الطفل منها، أم يجب علـى الأقل أن تخضع لفحص بول للكشف عن المخدرات؛ لتعـرف المحكمة إن كان ذلك صحيحًا، وإن كانت تلك مشكلة متواصلة؟

ظهـرت واقعـة مقلقة، حيث كانت أم مطلّقـة تعيش مع رجل أساء إلـى الأطفال في الماضي. وسخرت المرأة عبـر صفحتها على (مايسبيس)، من ادّعاءات أطفالها بأنّهم تعرّضوا إلى الإساءة مـن قِبَل ذلك الرجل[31]. نجد هنا، على عكس الكثيـر من الحالات التي استُخدمت فيها منشورات لا علاقة لها، من أجل حرمان شخص من حق الحضانة، أنّ ما نشرته الأم له علاقة مباشرة محتملة بدورها الواجب عليها القيام به كأم. يجب أن يُستخدم ذلك بصفته محفّزًا لتدخل أو قلق فوري.

إنّ القضـاة الذيـن يولون أهمية كبيرة للمنشورات الموجودة علـى مواقع التواصل، لا يضعون بالضـرورة في حسبانهم المصلحة العليا للأطفال، وقـد لا يمنحون حق الحضانة إلى من يستحق، بـل إلـى الطرف الـذي لا يجيد استخدام التقنيـة الحديثة، وليس لديه صفحة علـى (الفيس بوك) و(مايسبيس) أصلاً، أو الذي يخدع النظام بنشر أمور لطيفة وكاذبة.

يدفـع التركيز علـى المعلومات الموجودة على مواقع التواصل أيضًـا، الوالدين للتجسّس على بعضهما، أو الاستعانة بخبراء لاختراق حاسوب الطرف الآخر. يتسبّب ذلك بإهمال حقوق أطراف أخـرى – مثل رب عمـل الأب أو الأم – الذين يملكون مصالح بمحتـوى الحاسوب، أو أنّ الحاسوب ملكهم بالأساس، مثلما هي الحالة في قضية (سيتي بانك). وليس من مصلحة الطفل العليا، أن ينتهي المطاف بالأب أو الأم إلى السجن، نتيجة اختراق أحدهما لصفحة (الفيس بوك) الخاصّة بالآخر.

في حادثة وقعت في فلوريدا، وضعت بيفرلي أوبريان برنامج تنصّت على حاسوب زوجها كيفن. التقـط البرنامج علـى فترات معينة، لقطات لكل ما كان الزوج يشاهـده عبر الشاشة، بما في ذلك الرسائل والبريـد الإلكتروني والمواقع. رفضت المحكمة استخـدام اللقطات بصفتها أدلة، زاعمة أنّ الزوجـة خرقت قانون فلوريدا الخاص بالتنصّت على الهواتف، الذي يمنع اعتراض «الاتصالات السلكية والإلكترونية والشفهية». ادّعت الزوجة، غير آبهة لاكتشاف التنصّت الذي قامت به، أنّ القانون لا ينطبـق عليها؛ لأنّ البرنامج الذي وضعته لم «يعترض» الرسائل الإلكترونية، بل نسخها ببساطة، وأرسلها إلى القرص الصلب لحظة ظهورها على الشاشة. لم توافق المحكمة على ذلك الادّعاء، حيث قال القاضي: «تدّعي الزوجة أنّه خُزّنت الاتصالات قبل الحصول عليها لأنّها لا تكون في حالة انتقال عندما تظهر على الشاشة. لذا، فهي غير معرّضة للاعتراض. تلك الادّعاءات مرفوضة بالنسبة إلينا؛ فنحـن لا نعتقد أن تلك المدّة الزمنية القصيرة، تكفي لتحويل الاتّصالات التي تم الحصول عليها، عن طريق اعتراض متزامن إلى استرجاع من مخزون إلكتروني»[32]. لم تتمكّن بيفرلي من استخدام تلك الأدلة ضد زوجها؛ لأنّها حصلت عليها بطريقة غير قانونية.

علـى النقيض من ذلك، صدّق قاض في نيويورك حجة زوجـة، ادّعت أنها لم تتصنّت عندما نسخت رسائل إلكترونية عن حاسوب زوجها؛ لأنّ الرسائل لم تُعترض خلال البث، وتمكّنت الزوجة من استخدام الرسائل الإلكترونية ضد زوجها في قضية الطلاق[33]. وفي قضية جرت في ولاية أركنساس، لم ينتهك زوج القانون الاتّحادي الخاص بالتنصّت على الهواتف حسب رأي المحكمة، عندما وضع برنامجًا على حاسوب زوجته لنسخ كل ضغطة على لوح المفاتيح، الأمر الذي أتاح له الحصول على كلمـات المرور الخاصة بها[34]. لكنّه أُدين لخرقه قانون الاتصالات المخزّنة الاتّحادي، وقانون ولاية أركنساس الخاص بالتعدّي على الحواسيب.

يلجأ بعض الأزواج السابقين إلى حيل أكثر مكرًا. كانت أنجيلا فويلكيرت منخرطة في نزاع لاذع مع طليقها ديفيد للحصول على حضانة طفلهما. أنشأت صفحة زائفة على (الفيس بوك) مدّعية أنّها

فتاة تدعى «جيسيكا ستوديبيكر»، وأنّها تبلغ من العمر 17 عامًا، وصادقت طليقها على هذا الأساس؛ كي تحصل على معلومات سيئة عنه، وتستخدمها ضده في القضية[35].

في عام 2011م، طلبت أنجيلا من محكمة أمر تقييد ضد ديفيد، وعزّزت حجّتها بإرفاق عدة صفحات مطبوعة عن (الفيس بوك) تفيد أنّ ديفيد قال إنّه وضع جهاز تعقّب في سيارة طليقته[36]، وقال أيضًا: «متى ما خرجت أنجيلا من الصورة، فلن أكون في حاجة إلى الاختباء مع أطفالي. سأفعل ما يحلو لي، ولن أقلق بعدها من أن يراني أحد مع عائلتي. عليكِ أن تجدي أحدًا في مدرستك. شخص ينتمي إلى عصابة أو ما شابه، على استعداد لأنّ يتخلّص منها لقاء 10,000 دولار؛ كي أنتهي من أمرها»[37].

ألقت الشرطة القبض على ديفيد، على خلفية الادّعاءات بأنّه وضع جهاز تعقب بصورة غير قانونية في سيارة طليقته[38]، وفتحت تحقيقًا للتأكّد من الخطّة التي وضعها لقتل طليقته. أمضى ديفيد أربعة أيام في الحبس قبل أن يقنع الادّعاء، أنّه كان على علم بأنّ طليقته هي من أنشأت الصفحة المزيّفة، وأنّه كان يجاريها من أجل أن يوقعها في شرك أعمالها فحسب. وقدّم إفادة محلّفة وموثقة، كُتبت قبل أن يتواصل مع جيسيكا. كتب في الوثيقة أنّه تلقّى طلب صداقة من «جيسيكا ستوديبيكر» وأنّه شك أنّها في الواقع طليقته. ورد في الإفادة أيضًا: «أنا أكذب على هذا الشخص (جيسيكا)؛ لأحصل على دليل دامغ يثبت أنّ طليقتي تحاول أن تعبث بحياتي مرّة أخرى. ليس لدي أبدًا أي خطط كي أغادر مع أطفالي، أو أؤذي أنجيلا دون فويلكيرت، أو أي شخص آخر»[39]. كان ديفيد فويلكيرت قد احتفظ بنسخة عن الإفادة، وأعطى أحد أقاربه نسخة أخرى لغايات الوقاية.

في قضية أخرى، أنشأت امرأة صفحة مزيّفة، وأرسلت رسائل تهديد إلى نفسها، مدّعية أنّها طليقة زوجها الحالي. حاول الزوج استخدام تلك الرسائل في المحكمة؛ للحصول على حق الحضانة من طليقته، لكن تحقيقًا كشف أنّ الطليقة لم تكن هي من بعثت الرسائل. لكن ماذا لو لم تمتلك الطليقة إمكانات تقنية؛ لإثبات أنّها لم تكن هي من بعث الرسائل؟ ربما قبل القاضي الرسائل، وحرمها من حق الحضانة على الرغم من براءتها.

بالرغم من أن محاكم الطلاق توجّهت باللوم إلى الأزواج الذين يحاولون كشف أمور سيئة أو ابتكارها، إلّا أنّ بعض القضاة في مجال قانون العائلة، يمنحون أوامر تجبر الأزواج والزوجات على تسليم منشوراتهم عبر مواقع التواصل، أو حتى تسليم القرص الصلب كاملاً. يستخدم أولئك

القضـاة تلك المنشورات؛ كي يصدروا أحكامًـا قانونية وأخلاقية عن الناس، أحكامًا تشمل إن كان الناس صالحين للاحتفاظ بحقهم في رعاية أطفالهم من عدمه.

كيـف يجـب أن يتناول دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقتـرح، مسألة استخدام ما ينشر على هذه المواقع في القضايا المتعلقة بواحدة من أهم حقوقنا: الحق في إنجاب الأطفال وتربيتهم؟ ينشر الناس الكثير من الأمور الغبية عبر مواقع التواصل. لكن هل تعدّ زلة لسان سخيفة سببًا كافيًا لحرمانـك من طفلك؟ لدى القضاة فـي قضايا الحضانة أمور تقديرية كثيـرة؛ فالقاعدة الرئيسة «المصلحة العليا للطفل» مفتوحة على الكثير من التأويلات، ولا يوجد في تلك القضايا هيئة محلّفين، يمكنها فهم المعايير التي يتّبعها المجتمع عند استخدام مواقع التواصل.

ما المبادئ التي يجب على دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح توفيرها، لإرشاد القضاة في التعامل مع النزاعات العائلية، خاصّة تلك المتعلّقة بالحضانة؟ يجب أن تحظى حقوق الوالدين فـي الخصوصية والحرّية، بالإضافة إلى حق الحصول على محاكمة عادلة، بأهمية أكبر ممّا ينشر علـى مواقـع التواصل، عند اتّخاذ قرار منح الحضانة، ما لم تدل تلك المنشورات على خطر محدق بطفل ما.

يجـب أن يشتمل دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح علـى ضوابط أكثر، تحكم الأدلة التـي يمكـن قبولها من مواقع التواصل، والفرضيات التي يؤخذ بهـا بناءً على تلك الأدلة. إن تكفّلت الحقوق الجوهرية بحماية الأمور التي تُنشر عبر مواقع التواصل، وحدّت من إمكانية الحصول عليها وتقديمهـا بصفتها أدلة، عندها ستُتّخذ القرارات في قضايا الحضانة حسب طريقة تعامل الأب أو الأم مع الطفل، وليس حسب مستوى التبجح والإغراء الذي يمارسانه في العالم الرقمي.